المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

أوراق بحثية
يناير 2026

سطوة الجغرافيا

كيف أسهمت المحافظات الشرقية في تغيير قواعد اللعبة في اليمن

علي جبلي

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

مؤسسة بحثية، تهتم بدراسة الشأن اليمني، والمؤثرات الإقليمية والدولية عليه، من خلال قراءة الماضي، وتحليل الحاضر، واستشراف القادم، بهدف المشاركة الإيجابية في رسم مستقبل اليمن.

سطوة الجغرافيا
كيف أسهمت المحافظات الشرقية في تغيير قواعد اللعبة في اليمن

أوراق بحثية

الآراء الواردة في هذه المادة لا تعبر بالضرورة عن توجهات المركز.

يناير / 2026

مقدمة

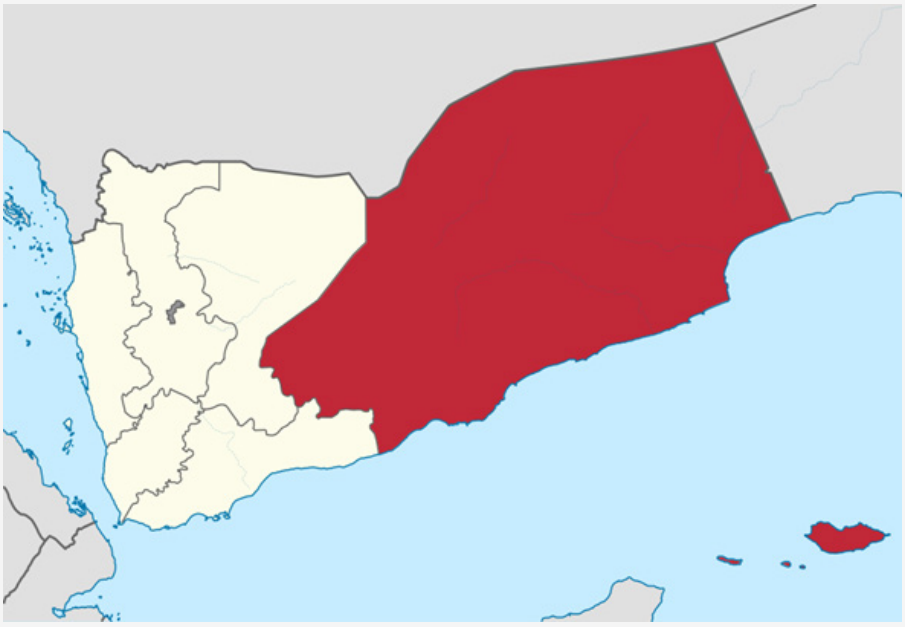

يمثل البعد الجيوسياسي أحد أهم العوامل الحاكمة لتحركات القوى وتقاطع المصالح، حيث تُشكل الموارد والحدود والمواقع الإستراتيجية مصدرًا مركزيًا في الصراع ودافعًا لترتيب أولويات الفاعلين، ولهذا تجسد المحافظات الشرقية حالة استثنائية في المعادلة اليمنية، نظرًا لموقعها الحاكم وثرواتها المتعددة وامتدادها الساحلي، حيث أسهمت في إعادة هندسة توازنات القوى المحلية والإقليمية، وشاركت في ترتيب الملف اليمني بطريقة مغايرة لما كان عليه من قبل، بدءًا من صياغة المسرح العسكري على الأرض، ووصولًا إلى تفكيك الكيانات الموازية للدولة وربما لن يتوقف الأمر عند هذا الحد، وهذا ما يدعونا لفهم المركزية الجيواستراتيجية للمحافظات الشرقية وتأثيرها المباشر على الملف اليمني، ودورها في الحفاظ على وحدة اليمن.

شهدت الحالة اليمنية تطورًا دراماتيكيًا متسارعًا منذ بداية ديسمبر ٢٠٢٥، حيث استكملت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة إماراتيًا السيطرة على محافظتي حضرموت والمهرة، وقد أثار هذا التحرك ردود فعل المجتمع المحلي والإقليمي والدولي، ففي الثلاثين من ديسمبر ٢٠٢٥ أصدر رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي قرارًا يقضي بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك مع الإمارات ودعوتها للخروج من اليمن خلال ٢٤ ساعة، متهمًا إياها بدعم قوات الانتقالي في سيطرتها على المحافظات الشرقية، كما صاحب ذلك ضربات جوية سعودية على شحنات أسلحة إماراتية في ميناء المكلا بمحافظة حضرموت، ثم بيانات الخارجية السعودية ومجلس الوزراء السعودي المؤيدان لطلب خروج الإمارات من اليمن، مما دفع الإمارات للانسحاب من اليمن خلال المدة المحددة، واطلاق الرئيس العليمي لعملية عسكرية تمكنت بدعم جوي سعودي من إخراج قوات المجلس الانتقالي من حضرموت والمهرة، ثم تصاعدت وتيرة الأحداث، حيث شكل موقف رئيس المجلس الانتقالي عضو مجلس القيادة الرئاسي عيدروس الزبيدي باجتياح حضرموت عسكريًا، وتهديد المركز القانوني للجمهورية اليمنية،

ورفض المشاركة في مؤتمر الحوار الجنوبي المزمع عقده في الرياض، واتهامه بالخيانة العظمى مبررات لإسقاط عضويته من المجلس الرئاسي، ثم إسقاط عضوية فرج البحسني لأسباب متعلقة بالتمرد والعجز الصحي، إضافة إلى إقالة عدد من القيادات المدنية والعسكرية المشاركة في التمرد، ثم إعلان حل المجلس الانتقالي لنفسه تمهيدًا للدخول في مشاورات الرياض، وما تلا ذلك من قرارات رئاسية لترتيب الملفين السياسي والعسكري.

هذه التحولات المتسارعة جاءت عقب سيطرة التشكيلات العسكرية التابعة للمجلس الانتقالي على المحافظتين الشرقيتين حضرموت والمهرة، لتستكمل بذلك السيطرة على المحافظات الشرقية، حيث سيطرت في العام ٢٠٢٠ على محافظة أرخبيل سقطرى، كما سيطرت في العام ٢٠٢٢ على محافظة شبوة، وقد شكَّل هذا التصعيد الأخير تحولًا جذريًا في التوازنات المحلية والإقليمية لا تزال تداعياته قائمة، وربما تتطور أكثر خلال الفترة القادمة.

في هذه الورقة نبحث أهمية المحافظات الشرقية في المعادلة السياسية اليمنية، ودوافع الأطراف المباشرة، ومواقف الفاعلين الإقليميين والدوليين، وفي سياق يركز على استقصاء التأثيرات المتوقعة على المستقبل اليمني.

أولًا: الأهمية الاستراتيجية للمحافظات الشرقية

تمثل المحافظات الشرقية (حضرموت، وشبوة، والمهرة، وسقطرى) عمقًا استراتيجيًا مركزيًا للجمهورية اليمنية، وتشكل كتلة جغرافية واسعة توازي لوحدها نصف مساحة اليمن، كما تسيطر على الامتداد الساحلي المطل على بحر العرب والمحيط الهندي، وتربط بين اليمن والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ولهذا تكتسب أهمية استراتيجية واقتصادية عالية، تجعل منها حجر زاوية في توازنات القوى المحلية والأمن الإقليمي.

على رأس المحافظات الشرقية تأتي محافظة حضرموت، التي تعد أكبر المحافظات اليمنية من حيث المساحة والثروة، إذ تبلغ مساحتها حوالي ١٩٣ ألف كم^2، وتمثل قرابة ثلث اليمن، وتقع في موقع استراتيجي يربطها ببحر العرب من الجنوب، بطول ٣٥٠ كم، إضافة إلى موانئها التجارية والنفطية، مما يجعلها من أهم المسارات البحرية للتجارة والطاقة الرابطة بين المحيط الهندي والخليج العربي وشرق أفريقيا.

أما من الشمال فتحدها المملكة العربية السعودية، ويربط بينهما شريط حدودي يصل إلى ٧٠٠ كم، كما يعد منفذُ الوديعة بحضرموت المنفذَ الوحيد الذي يربط اليمن بالسعودية منذ العام ٢٠١٥، وهو حلقة الوصل جغرافيًا وسياسيًا بين اليمن والسعودية. إضافة إلى تنوعها الجغرافي الذي يجمع بين الساحل والوادي والصحراء، وأهميتها التاريخية الضاربة في الأعماق، وحضورها الثقافي المنفتح على العالم منذ وقت مبكر.

أما محافظة المهرة، فتعد ثاني المحافظات اليمنية من حيث المساحة بعد حضرموت، إذ تبلغ مساحتها نحو ٦٧ ألف كم^2، وهي البوابة الشرقية لليمن، ويربط بينها وبين عمان شريط حدودي يصل إلى ٢٩٤ كم، وتتميز بتنوع تضاريسها الطبيعية بين الحياة البحرية الغنية والجبال المخضرة والصحراء الشاسعة، إضافة إلى خصوصيتها الاجتماعية والتاريخية، وشريطها الساحلي الذي يصل إلى ٥٦٠ كم على بحر العرب.

إضافة إلى ذلك تعد محافظة شبوة ثالث أكبر محافظة يمنية من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها حوالي ٤٢ ألف كم^2، وتربط بين شرق اليمن وجنوبه ووسطه، وتطل على بحر العرب بمسافة تصل إلى ٣٠٠ كم. أما سقطرى فتعد أكبر جزيرة في الوطن العربي، ورابع أكبر جزيرة في العالم من حيث التنوع الحيوي والنباتي، وتتجاوز أهميتها الجيواستراتيجية حدود اليمن إلى المنطقة، نظرًا لما تتميز به من خصائص استراتيجية على مستوى الموقع والمساحة والمناخ، إذ تضم ست جزر في المحيط الهندي، وتبلغ مساحتها ٣٧٠٠ كم^2، إضافة إلى أهميتها الأمنية، حيث تقع في دائرة السيطرة على البحر الأحمر وخليج عدن، وتشرف على الحركة التجارية والنفطية عبر خطوط الملاحة الدولية في هذه المناطق.

من الناحية الاقتصادية، تضم حضرموت وشبوة أبرز حقول النفط في اليمن، إذ تمتلك حضرموت ثروة نفطية كبيرة وصلت قبل الحرب إلى ٣٥٥ ألف برميل يوميًا، وعلى رأس قطاعاتها النفطية قطاع المسيلة، كما تضم شبوة عددًا من القطاعات النفطية المنتجة على رأسها قطاعا جنة (٥) والعقلة، اللذان يعدان من أهم المصادر النفطية بعد حضرموت ومأرب، وتضم شبوة منشأة بلحاف التي تعد أهم منشأة لتصدير الغاز المسال في اليمن، كما تتميز هذه المحافظات بموانئها التجارية والنفطية وعلى رأسها موانئ المكلا وسقطرى ونشطون وبلحاف وقنا، كما أن هذه المحافظات غنية بالثروات السمكية والزراعية والمعدنية والحيوانية -١.

١- منصة الحكم المحلي في اليمن، مؤسسة بيرغهوف ومنتدى التنمية السياسية اليمن، تاريخ الاطلاع: ٥/٧/ ٢٠٢٦، الرابط: https://2u.pw/KN0Ul

هـذه الأهميـة المركزيـة جعلـت هـذه المحافظـات سـاحة تنافـس مـحلي وإقليمـي، ولهـذا يطالـب عـدد كـبير مـن أبنائهـا بدولـة اتحاديـة، يكـون لهـذه المحافظات فيها وزنها الخاص، ولأبنائها الحـق في إدارة أنفسـهم بأنفسـهم، وهـذه الفكـرة ليسـت وليـدة اللحظـة، بـل تسـتند إلى إرث تاريخـي بـدأ منـذ سـتينيات القـرن المـاضي، أثنـاء محاولـة بريطانيـا توحيـد جنـوب اليمـن وشرقـه تحـت اسـم "اتحـاد الجنـوب العـربي"، إذ رفـض الـسلاطين والمشـايخ في حضرمـوت والمهـرة وأجـزاء مـن شـبوة الانضمـام لهـذا الاتحـاد. بعـد ذلـك كانـت هنـاك دعـوات لتوحيـد السـلطنة الكثيريـة والقعيطيـة وإقامـة دولـة حضرمـوت، لكـن هـذا الـمشروع كذلـك لـم يتحقـق على الرغـم مـن إعـداد دسـتور خـاص للدولـة المُقترحـة سـمي "الدسـتور الـوطني المـقترح لدولـة حضرمـوت"، وذلـك في العـام ١٩٦٥م، إلى أن جـرى بعـد ذلـك ضـم حضرمـوت والمحافظـات الشرقيـة الأخـرى للدولـة الوليـدة في عـدن -١، ومـع ذلـك ظلـت فكـرة إقامـة دولـة حضرمـوت حـاضرة، وبقـي الانضمـام لعـدن يواجـه رفضًـا مـن عـدد مـن شرائـح المجتمـع في المحافظـات الشرقيـة بشـكل عـام، ولهـذا أقـر مؤتمـر الحـوار الـوطني الشـامل (٢٠١٣- ٢٠١٤) أن تكـون المحافظـات الشرقية إقليمًا مستقلًا في مشروع الدولة الاتحادية.

بعـد ذلـك نشـأت عـدد مـن الكيانـات المحليـة المطالبـة بـأن يكـون لـلشرق حضـوره المستقل بعيـدًا عـن المحاصصـة الشـمالية الجنوبيـة، ومـن بينهـا "حلـف قبائـل حضرمـوت" الـذي تأسـس في العـام ٢٠١٣، وقـاد منـذ يوليو/تمـوز ٢٠٢٤ حـراكًا احتجاجيًـا قبليًـا يطالـب بـأن تكـون حضرمـوت إقليمًـا مستقلًا في إطـار اليمـن الاتحـادي، أو دولـة مستقلة في حـال الانفصـال، وهـذا مـا أكـد عليـه محافـظ حضرمـوت سـالم الخنـبشي في مقابلـة لـه على قنـاة اليمـن الفضائيـة الرسـمية -٢. وإلى جانـب حلـف القبائـل هنـاك مكونـات أخـرى لا تختلـف مطالبهـا كـثيرًا عـن مطالـب الحلـف، ومنهـا مجلـس حضرمـوت الـوطني، والمجلـس الموحـد للمحافظـات الشرقيـة، ومجلـس شـبوة الـوطني العـام، والمجلـس العـام لأبنـاء المهـرة وسقطرى، وغيرها من المكونات.

١- إبراهيـم بامطـرف، تجـاذب المشـاريع السياسـية في المحافظـات الشرقيـة وإمكانيـة تأثيرهـا على مفاوضـات الـسلام، مركـز المخـا للدراسـات، تاريـخ الاطلاع: ١/١٥ /٢٠٢٦، https://2u.pw/7hQrZ

٢- سـالم الخنـبشي، تغطيـة خاصـة مـع محافـظ حضرمـوت سـالم الخنـبشي حـول مسـتجدات الأوضـاع في المحافظـة، قنـاة اليمـن، تاريـخ الاطلاع: ٢٠٢٦/٠١/٠٨، الرابط: https://2u.pw/thtQv

جدول بالموانئ والمطارات والمنافذ البرية في المحافظات الشرقية

الموانئ

م	الميناء	المحافظة	الحالة
١	ميناء المكلا	حضرموت	ميناء تجاري رئيسي يخدم محافظات الوسط والشرق
٢	ميناء الشحر (الضبة)	حضرموت	ميناء تجاري رئيسي يخدم محافظات الوسط والشرق
٣	ميناء نشطون	المهرة	ميناء تجاري وحيوي لاستقبال البضائع والمشتقات النفطية
٤	ميناء بلحاف	شبوة	أهم منشأة استراتيجية لتصدير الغاز الطبيعي المسال حولتها الإمارات إلى قاعدة عسكرية
٥	ميناء قنا (بير علي)	شبوة	ميناء مخصص لاستقبال المشتقات النفطية
٦	ميناء النشيمة	شبوة	ميناء مخصص لتصدير النفط الخام
٧	ميناء سقطرى	سقطرى	الميناء البحري الرئيسي لاستقبال كافة إمدادات الجزيرة

المطارات

م	المطار	المحافظة	الحالة
١	مطار الريان	حضرموت	مطار دولي حولته الإمارات إلى قاعدة عسكرية وعاد للعمل بعد خروج الإمارات
٢	مطار سيئون	حضرموت	المنفذ الجوي الأهم لشرق ووسط اليمن وقد توقف أثناء اجتياح قوات الانتقالي لحضرموت
٣	مطار الغيضة	المهرة	كانت الإمارات تسيطر عليه جزئيًا
٤	مطار عتق	شبوة	كانت الإمارات تسيطر عليه جزئيًا
٥	مطار سقطرى	سقطرى	كانت الإمارات تسيطر عليه جزئيًا

المنافذ البرية

م	المنفذ	المحافظة	الحالة
١	منفذ الوديعة	حضرموت	المنفذ البري الوحيد النشط حاليًا مع السعودية
٢	منفذ شحن	المهرة	أكبر منفذ بري تجاري مع سلطنة عمان
٣	منفذ صرفيت	المهرة	منفذ حدودي مع سلطنة عمان (يغلب عليه الطابع السياحي والركاب)

ثانيًا: خريطة المصالح في شرق اليمن.. دوافع وتطلعات الأطراف الفاعلة

تتنوع الدوافع المحلية والإقليمية، وتتداخل الأبعاد السياسية والأمنية والاقتصادية، وتكشف عن تنافس عميق بين الأطراف المختلفة حول المحافظات الشرقية، حيث تتشابك حسابات البقاء السياسي للحكومة، مع طموحات التوسع للمجلس الانتقالي، مقابل المخاوف الأمنية والتنافس القيادي للقوى الإقليمية الداعمة للأطراف المحلية، وتتجلى هذه الدوافع من خلال:

١- الحكومة الشرعية: معركة السيادة والحفاظ على وحدة الدولة

تهدف الحكومة الشرعية إلى استعادة السيادة على جميع الأراضي اليمنية، وتعزيز شرعيتها أمام التحديات الداخلية والخارجية، كما تسعى إلى تمكين هيمنتها على الموارد المركزية خصوصًا في حضرموت التي تشكل المصدر الأول في الإنتاج النفطي اليمني. إضافة إلى ذلك، تدرك الحكومة الشرعية أنَّ إسقاط حضرموت والمهرة بيد المجلس الانتقالي يعني فقدان أكثر من ثلث مساحة اليمن لصالح التشكيلات المسلحة غير الرسمية، وأنَّ ذلك سيؤدي إلى زيادة إضعاف السلطة المركزية لصالح هذه التشكيلات، وتمكين المجلس الانتقالي من تحقيق مطالب الانفصال الذي يتبناه، على حساب مطالب أبناء المحافظات الشرقية الرافضين لثنائية الشمال والجنوب، ولهذا توحدت مخاوف أبناء هذه المحافظات مع مخاوف الحكومة الشرعية على رفض سيطرة الانتقالي على المحافظات الشرقية.

لهذه المعطيات كان موقف الحكومة رافضًا لسيطرة المجلس الانتقالي على حضرموت والمهرة، وعملت مع المملكة العربية السعودية على استعادة المحافظتين، ومن المفترض أن تعمل حاليًا على تعزيز حضور الدولة سياسيًا وعسكريًا في بقية المحافظات المحررة، وإعادة هيكلة التشكيلات المسلحة تحت وزارتي الدفاع والداخلية، وملء الفراغ الأمني، وحماية الموارد الطبيعية، ومعالجة ملف القضيتين الجنوبية والشرقية، ولعل الإقالات التي قامت بها الحكومة للقيادات التي شاركت في اجتياح حضرموت والمهرة أن تسهم في إعادة ترتيب مؤسسات الدولة، وتوحيد الخطاب السياسي والعسكري في حال أحسنت اختيار القيادات الجديدة، واستثمرت الفرصة لصالح اليمن الكبير.

٢- المجلس الانتقالي الجنوبي بين أحلام الماضي وتحديات الحاضر

تأسس المجلس الانتقالي الجنوبي في العام ٢٠١٧، مطالبًا بانفصال الجنوب عن الشمال، وقد قام خلال الفترة الماضية بتأسيس عدد من التشكيلات المسلحة التابعة له كالأحزمة الأمنية وقوات الدعم والإسناد والنخبتين الحضرمية والشبوانية (قوات دفاع شبوة)، والسيطرة على عدد من المحافظات اليمنية، على رأسها: عدن والضالع ولحج، وأبين وسقطرى وشبوة.

مؤخرًا سعى الانتقالي إلى فرض واقع عسكري جديد في بقية المحافظات الشرقية (حضرموت والمهرة) ليتمكن بذلك من استكمال السيطرة على مساحات اليمن الجنوبي قبل الوحدة، بما فيه من موارد نفطية واطلالات استراتيجية بحرية تساعده في تمويل مشروعه، وأملًا في تحقيق فكرة الانفصال الذي يدعو إليه، أو على الأقل تعزيز تمثيله في أي تسوية قادمة، مستغلًا ضعف الحكومة الشرعية، والتماهي الإقليمي والدولي السابق مع تحركاته السياسية والعسكرية، دون مراعاة للرفض المحلي، ولا للتحفظات السعودية والعمانية بخصوص هاتين المحافظتين، ولا للمتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية، وقد أدى هذا التحرك إلى إخراجه من المحافظات الشرقية، وفقدان حضور الانتقالي ككيان، ويجري حاليًا الترتيب لمرحلة جديدة، تُستوعب فيها رؤى جميع المكونات والقيادات الجنوبية والشرقية من خلال مؤتمر الحوار الجنوبي.

٣- السعودية من هاجس الأمن القومي إلى إعادة ضبط موازين النفوذ

تنطلق الرؤية السعودية تجاه المحافظات الشرقية وخصوصًا حضرموت من محددات الأمن القومي الصارم، إذ يعد الجوار الآمن الركيزةَ الأولى للأمن القومي، وحضرموت تمثل العمق الذي يضمن توازن السياسية السعودية تجاه اليمن، كما تسعى السعودية للحفاظ على أمن حدودها الجنوبية، حيث تحتل حضرموت لوحدها نصف حدود اليمن مع المملكة، كما أنَّ هناك علاقة تاريخية تربط قبائل المملكة بالقبائل الحضرمية، إضافة إلى وجود جالية حضرمية نوعية في السعودية لها حضورها الواسع اجتماعيًا واقتصاديًا وثقافيًا، لهذا ترى السعودية في حضرموت عمقًا استراتيجيًا بالنسبة لها [١]، إضافة إلى أنَّ أي تمرد في اليمن قد تكون له انعكاسات سلبية على الداخل السعودي، ناهيك عن المصالح الاقتصادية والنفطية التي تتمتع بها حضرموت، وسيطرة الانتقالي عليها يعني اكتفاءه الذاتي في حال سيطرته على هذه الموارد.

1- Michael Ratney, Understanding the Saudi Reaction to the Escalation in Yemen, Center for Strategic & International Studies https://2u.pw/pNCZB

إضافة إلى ذلك، تمثل حضرموت في العقل الاستراتيجي السعودي العمق الجنوبي الأساسي للسعودية، حيث تقوم بدور المنطقة العازلة الطبيعية التي تمتص أي اضطرابات يمنية قبل أن تلامس الداخل السعودي، كما أنها بالنسبة للرياض طريق تصدير بديل يقلل الاعتماد على مضيق هرمز، الذي قد يتأثر في أي وقت، نتيجة تصاعد التوترات والمفاجآت الإقليمية، لذا تعد حضرموت منفذًا بحريًا بديلًا وورقة استراتيجية بالغة الأهمية [١].

كما أن وحدة اليمن ضرورة استراتيجية بالنسبة للسعودية، لأن الانفصال سيقود إلى موجات جديدة من الفوضى، ويهدد بتشظي جنوب اليمن إلى كيانات متناحرة تُقوِّض استقرار المنطقة، مع إمكانية أن يرجح كفة الحوثيين عسكريًا واستراتيجيًا بما يهدد الأمن القومي السعودي، فضلًا عن أن الانفصال يتعارض مع مبدأ راسخ في السياسة الخارجية السعودية يقوم على احترام وحدة أراضي الدول وسلامتها الإقليمية [٢].

لهذا تسعى السعودية إلى إعادة توازن مصالحها في اليمن واستعادة زمام المبادرة، بعد أن كادت تفقد ملف المحافظات الجنوبية والشرقية؛ نتيجة هيمنة الإمارات على أجزاء واسعة من المناطق المحررة، ولهذا عملت على تجهيز ودعم قوات عسكرية يمنية تشرف عليها بشكل مباشر، وتسعى لتمكينها في المحافظات الجنوبية والشرقية بديلًا عن قوات الانتقالي، وهي قوات "درع الوطن"، التي تمثل احتياطا استراتيجيا لرئيس مجلس القيادة الرئاسي، ويصل قوامها إلى ٤٥ ألف مقاتل تقريبًا، ويغلب عليها الطابع السلفي [٣].

وبخصوص الإمارات، تنظر السعودية إلى الإمارات بأنها وراء التصعيد في شرق اليمن، نتيجة تشابكهما في عدد من الملفات الأخرى، كالتنافس الاقتصادي الإماراتي السعودي، والموقف السعودي المناهض للتمرد في السودان والصومال، وملف التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وهذا ما أدى إلى تأزم العلاقة بين السعودية والإمارات، ولهذا تلاقت مخاوف السعودية مع مصالح الحكومة الشرعية لمواجهة تصعيد المجلس الانتقالي في المحافظات الشرقية.

١- هشام الغنام، ما خلف التطورات في اليمن، منصة ثمانية، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/١/١٥، https://2u.pw/dqbaiN

٢- إسماعيل السهيلي، نهاية التوازنات الرمادية: شرق اليمن ضرورات الأمن السعودي ووحدة اليمن، مركز المخا للدراسات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/١/١٨، https://2u.pw/NABgg

٣- ديفانس لاين، قوات درع الوطن اليمنية.. قدراتها وظروف تشكيلها وطبيعة تنظيمها، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/١/٠٣، الرابط: https://2u.pw/Fmlyc

٤- الطموح الإماراتي المشبوه

تسعى الإمارات إلى تعزيز نفوذها في اليمن، من خلال دعم التشكيلات المسلحة التابعة لها للسيطرة على الموانئ والسواحل والمطارات والجزر والمواقع الحيوية؛ لأغراض اقتصادية وملاحية تتجاوز الصراع مع الحوثي إلى تمكين حضورها العسكري والاقتصادي في اليمن وشرق أفريقيا، ولذلك سعت إلى خلق تشكيلات عسكرية غير رسمية تضمن من خلالها تحقيق مصالحها في اليمن والمنطقة، وعلى رأسها قوات المجلس الانتقالي الجنوبي وقوات المقاومة الوطنية التابعة لعضو المجلس الرئاسي طارق صالح -١. إضافة إلى ذلك، فقد قامت الإمارات بالسيطرة على جزيرتي ميون وسقطرى بشكل مباشر، والتعامل معهما كقطاع منفصل بعيدًا عن حضور الدولة اليمنية، وهناك حديث متكرر عن وجود عسكري إسرائيلي في هاتين الجزيرتين، إضافة إلى سيطرتها على مطار الريان بحضرموت، وميناء بلحاف النفطي بشبوة، وتحويلهما إلى قواعد عسكرية لإدارة نشاطهم المناهض للحكومة الشرعية.

كما يظهر أن رأي الإمارات استقر منذ وقت مبكر على انفصال الجنوب، فهو الخيار الأنسب من وجهة نظرها، لأنه يسمح لها بوضع هذه المنطقة الخاضعة لحركة انفصالية تحت سيطرتها، والفكرة التي تستحوذ على تفكير أبوظبي هي أن الانفصاليين هم أعداء التيار السياسي الإسلامي، أي أنهم يلعبون لمصلحة الإمارات، وأن انفصال الجنوب والشرق سيسمح لها بتكوين محمية إماراتية خالية من الإسلاميين -٢، ولهذا عملت على دفع قوات المجلس الانتقالي للسيطرة على ما تبقى من المحافظات الشرقية، ولم تتعاط بشكل إيجابي مع الحكومة الشرعية أو مع الحليف الإقليمي (السعودية) لتخفيف هذا التصعيد.

١- علي الذهب، خريطة التشكيلات المسلحة التابعة للإمارات في اليمن وتأثيرها العسكري والسياسي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/٠١/٠١، الرابط: https://2u.pw/XsIShuGG

٢- ستيفان لاكروا، الإمارات العربية المتحدة لاعب بعيد عن الأضواء، موقع أوريان، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/١/١٥، الرابط: https://2u.pw/4KITn

كما يبدو أن التنافس السعودي الإماراتي في الملفات الإقليمية الأخرى في السودان والصومال ألقى بظلاله كذلك على الملف اليمني، ولهذا اتجهت الحكومة الشرعية مع المملكة العربية السعودية لإخراج الإمارات من التحالف العربي لدعم الشرعية، ومع هذا يبدو أن الإمارات لن تتوقف عند هذه النقطة، وستعمل على تكرار التدخل بالوسائل ذاتها أو من خلال خلق وسائل أخرى كما دأبت على ذلك من خلال تدخلاتها الإقليمية.

ثالثًا: المحافظات الشرقية في المواقف الإقليمية والدولية

تختلف المواقف الإقليمية والدولية تجاه الأزمة الحالية، مع تركيز أغلبها على الحرص على الاستقرار والوحدة اليمنية وتجنب التصعيد، مع أبعاد استراتيجية أخرى تكشف عن تنافسات إقليمية ودولية تتجاوز اليمن إلى أمن الملاحة والطاقة، ومن أبرز هذه المواقف:

١- الموقف الخليجي ومخاوف الاختراق الحدودي

تعد دول الخليج على رأس الدول المؤثرة في الملف اليمني، نتيجة توازن ملفات الحدود والممرات البحرية وأمن الطاقة وإشراف اليمن على سواحل واسعة من البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، وأي انهيار في أمن اليمن سيؤثر بشكل مباشر على أمن الخليج، لهذا كانت التفاهمات الخليجية تجاه اليمن متقاربة، وخروج بعض دول الخليج عن التفاهمات المشتركة يؤثر على هذه التوازنات.

لذلك، كان الحضور السعودي والإماراتي في الملف اليمني، وقد سبق الحديث عنهما كطرفين فاعلين بشكل مباشر، ثم يأتي الموقف العماني على رأس المواقف الخليجية بعد السعودية والإمارات، حيث تربط عمان باليمن حدود مشتركة كما سبق، ولعمان روابط ديمغرافية واقتصادية بمحافظة المهرة، ويستفزها أي حضور عسكري غير رسمي على حدودها الجنوبية الغربية مع اليمن لا سيما من الإمارات، كما أن عمان عانت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي من حركات تمرد عسكري في ظفار، كانت مدعومة من جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي يطالب المجلس الانتقالي باستعادتها، ولهذا تفضل مسقط بناء حالة أمنية مستقرة في حدودها مع اليمن، ومع سعيها للعب دور دبلوماسي يحافظ على توازنها بين الرياض وأبوظبي وطهران، إلا أن موقفها من تمدد الانتقالي باتجاه حضرموت والمهرة كان أكثر حدة،

حيث قامت بالانتشار العسكري على حدودها الجنوبية، وقدمت معلومات استخباراتية للمملكة العربية السعودية في هجومها على قوات الانتقالي-١.

أما الموقف القطري فهو واضح في دعم وحدة اليمن منذ العام ١٩٩٤، ومتمسك بمبدأ السيادة اليمنية ودعم الشرعية المتمثلة في مجلس القيادة الرئاسي، ويرفض أي تحركات أحادية الجانب تهدف إلى فرض واقع سياسي أو عسكري جديد بعيدًا عن مؤسسات الدولة الرسمية، كما تحرص قطر في خطابها الرسمي على تغليب لغة التوافق مع التأكيد على أهمية التشاور بين جميع الأطراف اليمنية. وقريبًا من الموقف القطري الموقف الكويتي، الذي أكد على أهمية وحدة اليمن وسلامة أراضيه، مع تأكيد الجميع على ضرورة منع التصعيد، والحرص على وحدة الصف الخليجي عمومًا وتجاه الملف اليمني بشكل خاص.

٢- الموقف الإقليمي بين صراع الأجندات وهواجس الأمن المشترك

أحدثت السيطرة الميدانية لقوات الانتقالي على المحافظات الشرقية موجة من الردود الدبلوماسية الإقليمية التي أجمعت في ظاهرها على مسألة الوحدة اليمنية، مع ما تخفيه تلك المواقف من مخاوف وتطلعات مختلفة، وعلى رأس المواقف الإقليمية بعد دول الخليج يأتي الموقف الإيراني والمصري والتركي، حيث تتبنى إيران موقفًا مؤيدًا للوحدة اليمنية، وذلك من خلال سلسلة من الاتصالات أجراها وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي مع عدد من المسؤولين في المنطقة، عقب اجتياح قوات الانتقالي للمحافظات الشرقية، حيث شدد على "أهمية الحفاظ على وحدة اليمن وسلامة أراضيه" -٢.

وبخصوص الخلاف السعودي الإماراتي يبدو أن إيران تتبنى موقفًا هادئًا، حيث ستسعى للاستفادة من الخلاف السعودي الإماراتي في إعادة ترتيب أوراقها بعد الضربات التي تعرضت لها أذرعها في المنطقة، إضافة إلى انشغالها بالتصعيد الداخلي من جهة والتوتر مع أمريكا وإسرائيل من جهة أخرى، كما تراهن طهران على إطالة الصراع لاستنزاف الخصوم.

أما الموقف المصري فهو داعم للوحدة اليمنية والحكومة الشرعية، ويرى في التصعيد فرصة لتعزيز دوره كوسيط عربي، مع مخاوف من تمدد إماراتي يعزز الحضور الإسرائيلي في مضيق باب المندب وشرق أفريقيا مما قد يهدد أمن مصر وقناة السويس، وقد أكدت مصر مرارًا دعمها للوحدة اليمنية،

1- Sean Mathews, How Oman went from mediator to silent Saudi partner in Yemen fight, Middle East Eye, https://2u.pw/LIzrI

٢-القاهرة الإخبارية، مصر تجدد دعمها وحدة اليمن وتدعو لحوار شامل ينهي أزمته، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/١/١٥، 15/1/2026. https://2u.pw/LxBAG

خصوصًا بعد سيطرة قوات الانتقالي على حضرموت والمهرة، حيث أكد وزير الخارجية والهجرة المصري الدكتور بدر عبد العاطي، موقف بلاده الثابت "الداعم لوحدة الجمهورية اليمنية وسيادتها وسلامة أراضيها، وأهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة الوطنية" -١.

أما الموقف التركي فيرى في التصعيد تهديدًا لاستقرار الشرق الأوسط، مع بعد سياسي يركز على مواجهة التمدد الإسرائيلي، وخصوصًا بعد الاعتراف الإسرائيلي بإقليم "صوماليلاند" الانفصالي عن الدولة الصومالية التي تمثل حليفا لتركيا في منطقة القرن الأفريقي وخليج عدن، وحاليًا تدعو تركيا إلى حوار شامل بين جميع الأطراف، مع استعدادها للتعاون في ذلك. وقد أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في اتصال هاتفي مع نظيره الإماراتي محمد بن زايد، " دعم أنقرة لوحدة أراضي اليمن والصومال"-٢.

لقد مثلت السيطرة على المحافظات الشرقية الخط الأحمر الذي استنهض هذه المواقف الإقليمية، والمجمعة على أهمية الوحدة اليمنية، ويبدو أن الدافع الأبرز لهذه المواقف هو الخشية من بروز كيان جديد، قد يغير قواعد اللعبة الجيوسياسية، ويفتح الباب أمام النفوذ الإسرائيلي في المنطقة.

٣- الموقف الدولي: النفط والإرهاب وخرائط الاقتصاد الأزرق

يحضر التنافس الدولي في المحافظات الشرقية في عدد من الملفات السياسية والاقتصادية، على رأسها ملف النفط والاقتصاد الأزرق، لكن كثيرًا من الدول لا تزال تنظر لليمن كعمق استراتيجي للمملكة العربية السعودية ودول الخليج بشكل عام، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا تحافظ على حالة من التوازن بين حلفائها السعوديين والإماراتيين، مع قلقها من التصعيد الذي قد يعيق جهود مكافحة الإرهاب في اليمن، كما تتخوف واشنطن من أن يسهم الصراع في المحافظات الجنوبية والشرقية في إعادة ترتيب صفوف الدول والكيانات المناوئة لها كروسيا والصين أو الحوثيين وتنظيم القاعدة، وترى في الوقت نفسه في سواحل اليمن على بحر العرب وخاصة محافظة حضرموت بديلًا لتصدير الطاقة والتجارة في حال تعرض الممرات المائية للإغلاق، وهذه العوامل تدفعها إلى الدعوة للحوار ورفض التصعيد.

وقريبًا من الموقف الأمريكي يأتي الموقف البريطاني، حيث إن لبريطانيا مصالح اقتصادية في سواحل اليمن وشرق أفريقيا تتعلق بالاستثمار في الطاقة والاقتصاد الأزرق،

١- سبوتنيك، وزيرا خارجية إيران وقطر يؤكدان أهمية الحفاظ على وحدة أراضي اليمن في ظل التطورات الأخيرة، تاريخ الاطلاع: https://2u.pw/dmKLR

2- Chris Hughes, Daily Express, Special forces to target Iran militia after tanker attack https://2u.pw/OrMBw

ولهذا كان لبريطانيا حضور عسكري في المحافظات الشرقية، وبالتحديد في مطار الغيضة بالمهرة، في أغسطس/آب ٢٠٢١، تحت دعوى تعقب إرهابيين يتبعون إيران، هاجموا ناقلة "ميرسر ستريت" في خليج عمان -١.

كما يعكس الموقف البريطاني قلقًا عميقًا من تأثير التصعيد على أمن الملاحة، ويرى أن أي تصعيد قد يؤثر على المصالح الدولية وجهود مكافحة الإرهاب. أما فرنسا صاحبة الحضور الاقتصادي الكبير في اليمن من خلال شركة توتال، التي كانت تدير الحصة الكبرى في ميناء بلحاف النفطي بمحافظة شبوة، فقد أكدت مجددًا موقفها الداعم لوحدة وسيادة اليمن، مشددة على التزامها بسلطات الحكومة الشرعية ومجلس القيادة الرئاسية اليمنية في أعقاب الأزمة الأخيرة التي اندلعت في الأجزاء الجنوبية والشرقية من البلاد -٢.

أما روسيا والصين فتحافظان على موقف دبلوماسي رسمي يدعم وحدة اليمن والحكومة الشرعية، وتسعيان لتعزيز دورهما ضمن جهود الحل السياسي، وتتعاملان ببراجماتية عالية مع الواقع على الأرض، حيث تتطلع روسيا لحضور سياسي في اليمن، من خلال اهتمامها بجميع الأطراف، وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي، أما الصين فتتطلع إلى دور فاعل للاستثمار النفطي في حضرموت وشبوة.

من الملاحظ كذلك تأكيد أغلب المواقف الدولية على مسألة الوحدة اليمنية ووحدة مجلس القيادة الرئاسي، مع التأكيد على أمن الملاحة البحرية وأمن الطاقة، والتخوف من الفراغات الأمنية التي قد تعيد تنشيط التنظيمات الإرهابية، إضافة إلى رفض أغلب المواقف الدولية للتصعيد العسكري في المحافظات الجنوبية والشرقية، وهذا يدل على قدرة الرياض على حشد الدعم الدبلوماسي للوحدة اليمنية، وتحييد المواقف الدولية في صراعها مع الإمارات.

رابعًا: التداعيات المحلية والإقليمية للصراع في المحافظات الشرقية

تعد المحافظات الشرقية العمق الاستراتيجي والخزان الاقتصادي الذي تتوقف على استقراره معادلات القوة والنفوذ المحلي، وأي اضطراب في هذه المنطقة لا تقف آثاره عند حدود الجغرافيا المحلية، بل يمتد إلى خارج اليمن، نظرًا لموقع المنطقة الرابط في حدوده البرية والبحرية بين عدد من الدول، ولهذا كان للصراع في هذه المنطقة تداعياته المحلية والإقليمية.

١- الأناضول، أردوغان: تركيا تدعم وحدة أراضي اليمن والصومال، تاريخ الاطلاع: ٢٠٢٦/١/١٦، https://2u.pw/38zOy
٢- الشرق، فرنسا تؤكد التزامها بوحدة اليمن.. وترحب بمبادرة عقد مؤتمر للمكونات الجنوبية، شوهد في ٢٠٢٦/١/٦، https://2u.pw/PFLza

على المستوى السياسي المحلي، كان لهذه الأحداث أثرها في إعادة هيبة الدولة، وتوحيد الخطاب الرسمي، وتفكيك الكيانات المناوئة للدولة في المحافظات الجنوبية والشرقية، إضافة إلى إسهامها في إعادة ترتيب المؤسسات الرسمية، لكن يظهر أن الدولة لم تتمكن إلى الآن من بسط سيطرتها على جميع المناطق المحررة، وأي تراخٍ أو تراجع في ذلك سيخلق فراغًا أمنيًا في الساحة قد تستغله الجماعات المناوئة للدولة.

وبخصوص المجلس الانتقالي المنحل فإننا أمام مشهد يُراد من خلاله إعادة هندسة الملف الجنوبي، من خلال الحوار الذي دعا له رئيس مجلس القيادة الرئاسي، ولهذا سارعت كثير من القيادات الجنوبية والشرقية لإعلان ترحيبها، وقد جرى إقالة القيادات الانتقالية الرافضة للحوار من مواقعها الحكومية، لكن ثمة عوامل قد تؤدي إلى تعقيد المشهد، منها أن عددًا من قيادات المجلس الانتقالي لا تزال متمسكة بالمجلس، وعلى رأسها عيدروس الزبيدي، وهذا الأمر قد يدفع هذه القيادات للتفكير في خيارات عسكرية أخرى.

على المستوى الخليجي، ربما نجحت دول الخليج إلى الآن في محاصرة الخلاف السعودي الإماراتي، واحتواء تداعياته الداخلية، أمَّا تداعياته الخارجية فقد لا تتوقف عند هذا الحد، نتيجة تشابك الملفات الإقليمية وتغير موازين القوى، خصوصًا إذا استمرت الإمارات في لعب أدوار إقليمية بعيدًا عن المصالح الخليجية والمصالح السعودية على وجه التحديد.

إضافة إلى ذلك، من المحتمل أن تؤدي الأزمة الحالية إلى تقارب تكتيكي بين إيران والإمارات، حيث يُتوقع سعي أبوظبي لتوظيف الدور الإيراني في اليمن، وأي تقارب من هذا القبيل يمكن أن يعزز حضور الحوثيين، الذين يرون في التصعيد فرصة لتشتيت التحالف المعادي لهم وتعزيز سيطرتهم على الشمال، وربما يشجعهم ذلك للتصعيد ضد الحكومة الشرعية.

على المستوى الإقليمي الأوسع، تعاني المنطقة فراغًا سياسيًا واضحًا، نتيجة غياب الحضور المصري الفاعل، والانهماك الإيراني في الملفات الداخلية مع الضعف الذي تعرضت له، إضافة إلى الحسابات السعودية الحذرة، وتغليب أمريكا وروسيا ملفات عسكرية واستراتيجية أخرى، يقابل ذلك جرأة إسرائيلية في إعادة التموضع في المنطقة بشكل مباشر أو غير مباشر، مع تناغم كبير بينها وبين الإمارات بخصوص حركات الانفصال في المنطقة، في ظل تخوفات سعودية وتركية تجاه ما يحدث؛ في ظل هذه المعادلة فإن الوضع قد يؤدي إلى تهديد أمن الخليج والمنطقة،

مع انعكاسات متوقعة تشمل تنامي ملفات أمنية عابرة للحدود كالتهريب والإرهاب، ولهذا قد تدفع هذه المتغيرات نحو بناء حالة جديدة من التفاهم السعودي التركي بخصوص ملفات المنطقة بشكل عام على رأسها الملف اليمني.

من زاوية أخرى، فإن أي تصعيد في اليمن يمكن أن يهدد أمن الملاحة في البحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، مما يرفع أسعار الطاقة عالميًا، ويعيق جهود السلام الأممية، ولهذا من الممكن أن يكون هناك ضغط دولي للتهدئة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا، خصوصًا أن السعودية والإمارات تربطهما علاقة متقدمة بالولايات المتحدة الأمريكية، ولهذا ليس من مصلحة واشنطن الاصطفاف مع الإمارات ضد السعودية أو العكس، لكنها قد تفرض إعادة الاستقرار الهش ولو لم يكن ذلك لصالح نجاح وديمومة الحل السياسي الداخلي.

خامسًا: مستقبل المشهد اليمني في إطار الحضور الفاعل للمحافظات الشرقية

لقد أعادت أحداث المحافظات الشرقية صياغة المعادلة السياسية والعسكرية، حيث انتقلت الحكومة الشرعية ومعها السعودية من الحسابات الحذرة إلى مرحلة الحسم، كما دفعت القوى الإقليمية والدولية لتجديد التزامها برفض الكيانات الانفصالية، إدراكًا منها أن تفكك المحافظات الشرقية يعني بالضرورة تهديد الأمن الإقليمي الشامل، ولذلك انعكست هذه المتغيرات على الواقع السياسي والعسكري المحلي بشكل مباشر وسريع.

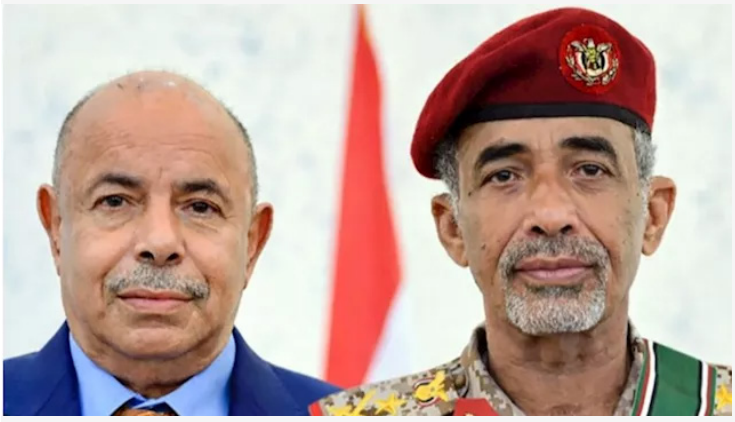

١- المتغيرات السياسية والعسكرية وتأثيرها المستقبلي

لقد أدت تطورات الأحداث في المحافظات الشرقية إلى طرد الإمارات من اليمن، وحل المجلس الانتقالي، وإقالة اثنين من أعضاء المجلس القيادي الرئاسي وهما، عيدروس الزبيدي وفرج البحسني، وتعيين سالم الخنبشي ومحمود الصبيحي في قيادة المجلس، وتغيير الحكومة، وإقالة عدد من القيادات العسكرية والمدنية المتورطة في اقتحام المحافظات الشرقية، وإزالة الاستحداثات السياسية والعسكرية المرتبطة بالإمارات،

واستعادة السيادة اليمنية على عدد من المطارات والموانئ التي كانت تسيطر عليها الإمارات والقوات التابعة لها، مع السعي لتسوية الملف العسكري والأمني، من خلال الإعلان عن تشكيل اللجنة العسكرية العليا، المعنية بهيكلة القوات العسكرية، وتوحيد المرتبات، واستعادة مؤسسات الدولة سلمًا أو حربًا.

تفسر هذه المتغيرات المركزية سطوة الجغرافيا، التي أسهمت بشكل كبيرة في إعادة ترتيب الساحة السياسية والعسكرية في اليمن، وبهذه الإجراءات تحول الوضع في المحافظات الشرقية والجنوبية من الصراع العسكري المباشر إلى صراع الإرادات والرؤى السياسية لشكل الدولة القادمة،

الرئيس العليمي يعلن تشكيل لجنة عسكرية عليا لاستعادة مؤسسات الدولة سلماً أو حرباً

- اللجنة ستعمل تحت قيادة قوات تحالف دعم الشرعية وستتولى إعداد وتجهيز وقيادة جميع القوات والتشكيلات العسكرية ودعمها للاستعداد للمرحلة القادمة
- عملية استلام المعسكرات في محافظتي حضرموت والمهرة والعاصمة المؤقتة عدن وبقية المحافظات المحررة تمت بنجاح
- القضية الجنوبية العادلة لم تكن في هذا العهد موضع تشكيك وحقوقهم ليست محل إنكار وقد التزمنا، قولا وفعلا، بمعالجتها
- ما تعاني منه بلادنا منذ سنوات هو نتاج طبيعي لانقلاب الميليشيا الحوثية المدعومة من النظام الإيراني
- الميليشيا الحوثية الانقلابية لازالت ترفض الجلوس على طاولة الحوار لإنهاء الأزمة واستعادة الدولة
- علينا أن نعمل من أجل تغليب الحكمة وتوظيف كل الطاقات لخدمة هدفنا في استعادة مؤسسات الدولة وتأمين عوامل النصر
- ملتزمون بالشراكة الوثيقة مع الاشقاء في قيادة تحالف دعم الشرعية، والمجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب وردع التهديدات العابرة للحدود.
- أدعو كل من ضل الطريقَ إلى تسليم السلاح والمبادرةِ لإعادة المنهوبات بمختلفِ أشكالِها والعودةِ إلى صفّ الدولة التي تتسع للجميع.
- وجهت كافة المحافظين إلى مضاعفة الجهود بأقصى درجات المسؤولية، والانضباط في هذه المرحلة الاستثنائية، بما يضمن استمرار الخدمات الحيوية

ما يعني أنَّ من المتوقع أن تدخل اليمن حاليًا مرحلة سياسية جديدة، واستيعابُ ملامح هذه المرحلة يقتضي تفكيك المحددات الحاكمة للمستقبل، ويأتي على رأس هذه المحددات:

- إصرار أبناء المحافظات الشرقية على التمسك بخيار اليمن الاتحادي، الذي يضمن الشراكة في السلطة والثروة، ويرفض الضم القسري في المشاريع الأخرى، بعيدًا عن مركزية الشرق.

- قدرة الحكومة الشرعية على الاستفادة من المتغيرات السياسية والعسكرية والبناء عليها، من خلال الهيكلة العسكرية ودمج التشكيلات المسلحة تحت مظلة وطنية واحدة، وإنهاء جميع المظاهر المسلحة خارج إطار الدولة، وبسط نفوذ الدولة في المناطق المحررة، والسيطرة المركزية على الموارد السيادية وإعادة تفعيلها وضمان تدفقها بشكل إيجابي، ثم تفعيل الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، وأي تراجع في هذه المسارات قد يؤدي إلى العودة مجددًا للصراع.

- استدامة الاستجابة السعودية، حيث باتت المملكة أمام اختبار حقيقي لبناء نموذج نجاح مستدام، وتسويقِ حضورها كقوة استقرار في اليمن والمنطقة، وذلك عبر دعم مؤسسات الدولة ورعاية الحوارات البينية، وهذا الفعل ضرورة استراتيجية للرياض في الوقت الحالي.

- استمرارية التوازن الأمريكي في النظر لأطراف الصراع، إذ ليس من المستبعد أن يتغير الموقف الأمريكي لصالح الإمارات، نتيجة تنامي حضور اللوبي الإسرائيلي في أمريكا وتخادمه بشكل واضح مع اللوبي الإماراتي، وقدرة الإمارات على التحكم بورقة الإرهاب لصالح مشروعها.

٢- سيناريوهات المرحلة القادمة

يظهر من خلال المعطيات السابقة، أن هناك تحديات مركزية لمشروع الانفصال على أساس ثنائي، وعلى رأس هذه التحديات رفض المحافظات الشرقية لذلك، إضافة إلى الموقف الإقليمي والدولي، المؤيد للوحدة، ولهذا فإن أمامنا على المدى القريب والمتوسط أحد هذه السيناريوهات:

- الحكم المحلي واسع الصلاحيات، الذي يمنح حضرموت على الأقل مساحة واسعة في إدارة شؤونها وبناء حالة سياسية وتنموية رائدة. ويعزز هذا الخيار وعود القيادة السياسية وقناعتها بهذا النموذج خصوصًا رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي، والزخم الشعبي المؤيد لهذا الخيار في حضرموت تحديدًا، ورغبة السعودية في تجريب نماذج استقرار ولو جزئية، لكن نجاح هذا السيناريو يتطلب حالة مقبولة من الاستقرار السياسي والاقتصادي، ولهذا يظل هذا الحل هو المخرج الأكثر قبولاً لدى المجتمع المحلي والإقليمي، كونه يحقق توازنًا مقبولًا بين مطالب الجنوب والشرق من جهة، ووحدة الكيان الوطني من جهة أخرى، وربما يدفع لتحقيق تسوية شاملة في المستقبل قد تدخل فيها جماعة الحوثي.

- أما السيناريو الآخر الأقل حظًا فهو الذهاب نحو الفوضى، حيث يفترض هذا المسار فشل جهود الدمج العسكري والأمني، وسعي القيادات العسكرية المتبقية من المجلس الانتقالي لخلق واقع عسكري جديد في المناطق التي لا تزال تسيطر عليها تشكيلات الانتقالي العسكرية، خصوصًا إذا أدركوا أن أي تسوية قادمة قد تؤثر على حضورهم في المشهد السياسي والعسكري. وتحققُ هذا السيناريو ستكون له تداعيات محلية واسعة، حيث من المفترض أن يؤدي إلى إطالة الصراع، واستنزاف جميع الأطراف في جبهات مفتوحة، خصوصًا أن السلاح لا يزال إلى الآن بيد هذه التشكيلات، ولن يحد من هذا السيناريو سوى سرعة بسط سيطرة القوات الحكومية على كامل المناطق المحررة، وذلك مرهون بمدى الرغبة الإقليمية في تحقيق الاستقرار.

- وبين المسارين السابقين يظهر سيناريو ثالث، يَفترض العودة لحالة الجمود السابق (حالة اللاحرب واللاسلم)، أي بقاء الحال على ما هو عليه، حيث تعجز الأطراف عن تحقيق تقدم ملموس لحل القضايا العالقة، وهذا السيناريو إذا تحقق قد يخلق حالة جديدة من سلطات الأمر الواقع المتعددة، وسيؤدي إلى مزيد من التراجع السياسي والاقتصادي للمناطق المحررة.

خاتمة

التحولات الدراماتيكية التي شهدها مطلع العام ٢٠٢٦ في المحافظات الشرقية، تشير بوضوح إلى مركزية هذه المحافظات في المعادلة اليمنية، وخصوصًا محافظة حضرموت نظرًا لأهميتها الذاتية كمحافظة استراتيجية وأهميتها بالنسبة لهوية وشكل الدولة القادمة، وبقدر ما يبدو الواقع معقدًا نتيجة تضارب المصالح الإقليمية، إلا أن الحقيقة الثابتة التي أفرزتها الأحداث إلى الآن هي أن استقرار اليمن يتأثر باستقرار الوضع في المحافظات الشرقية، إضافة إلى ملفات أخرى داخلية وخارجية بلا شك لها تأثيرها الكبير في المشهد السياسي اليمني على رأسها التنافس والصراع الإقليمي وملف الطاقة والملاحة الدولية والإرهاب وتدخلات الكيان الإسرائيلي في المنطقة.

ومع ما حدث من تقدم إيجابي في الملف اليمني، أدى إلى خروجه من حالة الجمود ورهانات الأطراف الإقليمية، وإزالة الانقسام السياسي والعسكري، إلا أن الوضع لا يزال يواجه أسئلة مصيرية، منها هل ستنجح الشرعية المسنودة بالثقل السعودي في الاستفادة من هذه المتغيرات، والبناء عليها في صياغة مستقبل اليمن، واستعادة مؤسسات الدولة في الجنوب والشمال سلمًا أو حربًا، أم سيتحول هذا المشهد إلى استنزاف جديد يمنح المليشيات في جنوب اليمن وشماله فرصة جديدة للاستثمار في الفراغ.

المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER